المؤشـــــــر

العـــدد الثالـــث والأربعـــون

النصـــف الأول مايـــــو 2025

المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

www.libc.ly

تقرير النصف الأول من شهر مايو 2025

في هذا العدد:

- الدبيبة يناقش تعزيز التعاون مع قطر في الاستثمار والبنية التحتية والمواصلات
- بعد تسريبات الدرسي.. النائب العام يفتح تحقيق وخان يؤكد صحة التسريبات
- اتهام حكومة الوحدة بالتواصل مع ترامب لاستقبال مهاجرين والخارجية تنفي
- بعد تسلم التقرير النهائي..تيتيه تعرض مخرجات الاستشارية على قادة ليبيا
- جريدة يونانية: ليبيا لم تحتج لدى أثينا حول المناطق البحرية جنوب كريت
- صفقة محتملة بين الدبيبة وواشنطن لفك التجميد والاستثمار في الطاقة
- النواب: مراسيم الرئاسي ليس لها سند دستوري، والدبيبة يتعد بتنفيذها
- مقتل غنيوة الكيكلي إثر توترات وتحشيدات عسكرية في طرابلس
- من الخارجية إلى البنتاغون.. الزوبي يعقد مباحثات في واشنطن
- حفتر يلتقي بوتين في زيارة إلى موسكو رفقة نجليه وصهريه

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. المواجهات الأمنية والعسكرية 6

وفاة شخص وإصابة آخر في هجوم مسلح بالخمس 6

مقتل غنيوة الكيكلي إثر توترات وتحشيدات عسكرية في طرابلس 7

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 17

اتهام حكومة الوحدة بالتواصل مع ترامب لاستقبال مهاجرين والخارجية تنفي 17

تصاعد مستمر لظاهرة الهجرة الغير شرعية في ليبيا 18

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر 19

العفو الدولية: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا وغياب المساءلة 19

بعد تسريبات الدرسي.. النائب العام يفتح تحقيق وخان يؤكد صحة التسريبات 21

خان يقدم إحاطته لمجلس الأمن حول عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا 22

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 24

حفتر يلتقي بوتين في زيارة إلى موسكو رفقة نجليه وصهريه 24

من الخارجية إلى البنتاغون.. الزوبي يعقد مباحثات في واشنطن 25

وفد عسكري إيطالي يصل إلى كلية الدفاع الجوي في مصراتة 26

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 29

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 30

صفقة محتملة بين الدبيبة وواشنطن لفك التجميد والاستثمار في الطاقة 30

الحويج: نهدف إلى زيادة حجم التجارة مع تركيا إلى 10 مليارات دولار سنويا 31

بلقاسم حفتر يلتقي في باريس وزير الخارجية الفرنسي 32

2. المؤسسة الوطنية للنفط 32

عودة وذرفورد الأمريكية إلى النفط الليبي بعد توقف لأكثر من عقد 32

عبدالصادق يدعو إلى عودة شركات النفط التركية للعمل في ليبيا 33

3. المصرف المركزي **34**

المركزي يكشف حجم الإيرادات والنفقات العامة منذ بداية العام وحتى أبريل 34

إطلاق اجتماعات اقتصادية موسعة في ليبيا 35

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 38

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **38**

تحسن نسبي في مؤشر حرية الصحافة.. ليبيا في المرتبة 137 38

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **39**

النواب: مراسيم الرئاسي ليس لها سند دستوري، والدبيبة يتعد بتنفيذها 39

استمرار الجهود الإقليمية والدولية لفك الجمود السياسي الليبي 41

بعد تسلم التقرير النهائي..تيتيه تعرض مخرجات الاستشارية على قادة ليبيا 42

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 45

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **45**

جريدة يونانية: ليبيا لم تحتج لدى أثينا حول المناطق البحرية جنوب كريت 45

الدبيبة يناقش تعزيز التعاون مع قطر في الاستثمار والبنية التحتية والمواصلات 46

خامساً: مختارات 48

1. شخصية العدد **48**

عبد الغني الككلي "غنيوة".. الرئيس السابق لجهاز دعم الاستقرار 48

2. مقال العدد **49**

خليفة حفتر وإرساء مفاهيم البقاء.. العربي الجديد 49

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر مايو 2025، أبرزها: الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس على وقع تحشيدات عسكرية بين التشكيلات المسلحة المتنافسة، وعلى إثرها قتل غنيوة الككلي. وفي السنوات الأخيرة، بات اسم الككلي وجهازه حاضرا بشكل كبير في دوائر السلطة بطرابلس، وتدخل عديد المرات في تعيين بعض الشخصيات النافذة في مراكز مؤسسات الدولة، ما أدخله في خلافات حادة مع التشكيلات المسلحة الأخرى التي تسعى للتموضع في مفاصل مؤسسات الدولة. وفي الفترة الأخيرة، امتدت الخلافات لتشمل عبد الحميد الدبيبة نفسه، الذي على ما يبدو رأى ضرورة تحجيم واحتواء النفوذ والطموح المتصاعدين للككلي؛ حيث أن ازدياد نفوذ المجموعات المسلحة التابعة لجهاز دعم الاستقرار، بات يمثل تهديداً لسلطة الدولة وقدرتها على فرض نفوذها على المقرات المهمة.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها

القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. المواجهات الأمنية والعسكرية

وفاة شخص وإصابة آخر في هجوم مسلح بالخمس

أفادت مصادر خاصة بمدينة الخمس، بوفاة شخص وإصابة آخر، إثر هجوم من قبل مسلحين على مقر إقامة كان من المزمع أن يعقد به ملتقى اجتماعي للمصالحة بمنطقة النقازة، في 3 مايو 2025. ووفقا للمصادر، فإن المجموعة داهمت الموقع وطردت الموجودين فيه قبل إطلاق النار عليهم، ما أدى إلى إصابة عنصر من البحث الجنائي. وخرج عدد من أهالي المدينة في احتجاجات منددة بالاعتداء، مطالبين الجهات المعنية بالتدخل الفوري ومحاسبة الجناة.

وباشرت الجهات الأمنية والنيابة العامة التحقيقات لكشف ملابسات الحادثة وتحديد المسؤولين عنها، والتحقيق في دوافع الاعتداء. ويشرف على تنظيم الملتقى، المجلس الاجتماعي والمصالحة لمشايخ وأعيان وحكماء المدينة. من جهتها طالبت بلدية الخمس مديرية الأمن بسرعة اتخاذ الإجراءات لمعرفة الجناة، وطلب الدعم من وزارة الداخلية. كما طالبت البلدية حكومة الوحدة بالتدخل لإنصاف أهالي الخمس ومعاقبة كل من كان له دور في الاعتداء على اللجان التي تقوم بإعداد الملتقى.

مقتل غنيوة الكيكلي إثر توترات وتحشيدات عسكرية في طرابلس

سبق عملية مقتل قائد جهاز دعم الاستقرار " عبد الغني الككلي "، الشهير بـ "غنيوة"، عدد من التطورات ذات الصلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أهمها:

- في السنوات الأخيرة، بات اسم الككلي وجهازه حاضرا بشكل كبير في دوائر السلطة بطرابلس، وتدخل عديد المرات في تعيين بعض الشخصيات النافذة في مراكز مؤسسات الدولة، ما أدخله في خلافات حادة مع التشكيلات المسلحة الأخرى التي تسعى للتموضع في مفاصل مؤسسات الدولة. وفي الفترة الأخيرة، امتدت الخلافات لتشمل عبد الحميد الدبيبة نفسه، الذي على ما يبدو رأى ضرورة تحجيم واحتواء النفوذ والطموح المتصاعدين للككلي؛ حيث أن ازدياد نفوذ المجموعات المسلحة التابعة لجهاز دعم الاستقرار، بات يمثل تهديداً لسلطة الدولة وقدرتها على فرض نفوذها على المقرات المهمة.
- في الأشهر الماضية، تداولت منصات التواصل الاجتماعي صورا للككلي صحبة قيادات عسكرية تابعة لحفتر، في مؤشر إلى وجود اتصالات غير معلنة مع معسكر حفتر.
- في الشهر الماضي أبريل 2025، رست سفينة القيادة والسيطرة التابعة للأسطول السادس الأمريكي " ماونت ويتني "، على شواطئ ليبيا، وكان على متنها قائد الأسطول السادس للبحرية الأمريكية نائب الأدميرال " جيه. تي. أندرسون " والمبعوث الأمريكي الخاص " ريتشارد نورلاند " والقائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في ليبيا. وعلى متن هذه السفينة، التقى الوفد الأمريكي بالعديد من المسؤولين الليبيين من شرق وغرب ليبيا.

- قبل أسبوعين من اندلاع الاشتباكات، بحث رئيس أركان الوحدات الأمنية التابعة لقوات الشرق الفريق " خالد حفتر " مع نائب وزير الدفاع الروسي يونس بك يفكيروف، فتح آفاق أوسع للتعاون الأمني والعسكري، خلال زيارته إلى العاصمة الروسية موسكو.
- قبل أكثر من أسبوع من الاشتباكات، شوهدت أرتال عسكرية مسلحة من مدينة مصراتة تتبع قوة العمليات المشتركة التابعة للدبيبة، تتجه نحو العاصمة، شملت أرتالا مدرعة مزودة بأسلحة ثقيلة، من بينها دبابات.
- قبل اندلاع الاشتباكات بأسبوع، أعلن اللواء 444 قتال التابع لمنطقة طرابلس العسكرية، اختتام تدريبات متقدمة في مجال قيادة العمليات الخاصة لضباط وضباط الصف باللواء، في إطار الخطة الموضوعة لرفع مستوى الأداء القتالي.
- قبل ثلاثة أيام من الاشتباكات، ناقش الرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي " مع نظيره الروسي "فيلاديمير بوتين"، مستجدات الوضع في ليبيا، خلال لقاء بينهما على هامش احتفالات عيد النصر في موسكو. وعلى هامش هذه الاحتفالات أيضا، التقى فلاديمير ببوتين ووزير دفاعه ومستشاره للأمن القومي بالمشير خليفة حفتر ونجليه. كما كان هناك لقاءين جمعا خالد حفتر بنائب وزير الدفاع الروسي، الأول في بداية مايو، والثاني بعده بأربعة أيام.
- قبل يومين من اندلاع الاشتباكات، أفاد مصدر أمني تابع لمديرية أمن طرابلس، بأن خلافات نشبت بين فصائل مسلحة، بعضها تابع لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة وأخرى تتبع جهاز الدعم والاستقرار التابع للمجلس الرئاسي، للسيطرة على أحد المقرات الإدارية بالعاصمة ما صعد الوضع بينهما.
- في نفس يوم الاشتباكات قبل اندلاعها بساعات، أعربت بعثة الأمم المتحدة عن قلقها إزاء التحشيد العسكري وتصاعد التوترات في طرابلس والمنطقة الغربية.

ودعت البعثة جميع الأطراف إلى تهدئة الوضع فورًا، والامتناع عن أي أعمال استفزازية، وحل النزاعات بالحوار. وكانت هناك تحشيدات عسكرية من مدن مجاورة نحو طرابلس، وانتشار مسلح في شوارع العاصمة خلال الأيام التي سبقت الاشتباكات.

بدأ التصعيد العسكري في العاصمة طرابلس، في 12 مايو 2025، بتحشيد جهاز دعم الاستقرار التابع للمجلس الرئاسي، عرباته المسلحة ومقاتليه في منطقة أبو سليم، معقله الرئيسي، قابله تحشيد آخر من جانب قوات وزارتي الدفاع والداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، بالأخص اللواء 444 واللواء 111. وفي تلك الأثناء، انعقد اجتماع في مقر معسكر التكبالي، جنوب شرق طرابلس، بين قادة المجموعات المسلحة بغرض التهدئة ووقف التصعيد. وخلال الاجتماع، قُتل قائد جهاز دعم الاستقرار "عبد الغني الككلي"، الشهير بـ " غنيوة "، إثر اشتباكات اندلعت بين حراسات القادة المجتمعين، وأعقب مقتله تنفيذ قوات وزارتي الدفاع والداخلية عملية عسكرية خاطفة سيطرت خلالها على كامل مقرات الجهاز في منطقة أبو سليم. وتعد منطقة أبوسليم أكبر مناطق العاصمة طرابلس، المركز الرئيس لجهاز دعم الاستقرار، بما فيها منطقة مشروع الهضبة وطريق المطار.

وعلى إثر هذه الاشتباكات، أعلنت وزارة الصحة بحكومة الوحدة حالة الطوارئ القصوى، وطالبت كافة المراكز الصحية والمستشفيات بالعاصمة برفع درجة استعدادها وضمان الجاهزية القصوى، فيما بدأت إدارة مطار معيتيقة الدولي بنقل الطائرات المدنية إلى مطار مصراته، وأوقف جدول الطيران المعلن خلال يومي 12 و13 مايو. ومن جانبها أعلنت وزارة التربية والتعليم بالحكومة تعليق الدراسة في كافة المدارس والمؤسسات التعليمية بالعاصمة طرابلس. وقد رُصدت فيديوهات لتحشيدات عسكرية في شكل أرتال سيارات قادمة من مدينة مصراته، وتحديدا فصيل قوة العمليات المشتركة الموالي للدبيبة، وأخرى قادمة من الزنتان موالية لوزير الداخلية بالحكومة "عماد الطرابلسي".

وفي أعقاب سقوط جهاز دعم الاستقرار، أعلنت وزارة الدفاع عن انتهاء العملية العسكرية بنجاح. وكتب رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة " تدوينة على حسابه على " فيسبوك "، أكد فيها أن ما تحقق يُشكل " خطوة حاسمة نحو إنهاء المجموعات غير النظامية وترسيخ سلطة الدولة".

وإثر إعلان وزارة الداخلية عودة الهدوء إلى أرجاء العاصمة، أصدر الدبيبة مجموعة من القرارات، في خطوة تهدف إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المرتبطة بجهاز دعم الاستقرار وقوة الردع الخاصة، من بينها إلغاء إدارة العمليات والأمن القضائي التي يترأسها " أسامة نجيم "، وتكليف " مصطفى الوحيشي " برئاسة جهاز الأمن الداخلي.

كما شكل الدبيبة لجنة برئاسة وزير الداخلية " عماد الطرابلسي "، لمتابعة أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز، ومنحها صلاحيات الدخول إلى كافة المراكز. بالتزامن، أصدر الدبيبة قرارًا بحل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وإنشاء إدارة جديدة داخل وزارة الداخلية تتولى مهامه تحت اسم " الإدارة العامة لمكافحة الهجرة ". وفي اجتماع لاحق مع مسؤولين عسكريين وأمنيين، شدد الدبيبة على ضرورة خضوع جميع المعسكرات والمنشآت العسكرية حصراً لوزارة الدفاع، مشيرًا إلى ضرورة فرض الانضباط المؤسسي على التشكيلات العسكرية.

وردا على القرارات الأخيرة، عقد أعيان منطقة سوق الجمعة في طرابلس، التي يُعد جهاز الردع من أبرز التشكيلات الأمنية فيها، اجتماعاً مع رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي "، في 13 مايو، لمناقشة تطورات الوضع الأمني في العاصمة.

وبحسب المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي، عبر الأعيان عن انزعاجهم من القرارات الحكومية التي أصدرها الدبيبة، واصفين إياها بـ " القرارات الانتقائية ". ووفق بيان صادر عن المجلس، اعتبر أعيان سوق الجمعة أن تلك القرارات تمس أجهزة أمنية منضبطة وفاعلة

في المنطقة، في إشارة إلى جهاز الردع، واتهموا الحكومة بـ " الانحراف عن المسار الوطني " و" استغلال النفوذ التنفيذي لتصفية حسابات سياسية".

وعلى الرغم من الضربة القاضية التي وجهت له بعد مقتل قائده، توعد جهاز دعم الاستقرار، في بيان، في 14 مايو، بملاحقة قاتلي قائدهم غنيوة ورفاقه. وقال البيان إن الراحل " كان قائداً مخلصاً ورجلاً شجاعاً، جسّد أروع صور التضحية والفداء "، مؤكدًا أن استهدافه " يُعد محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار، والنيل من العلاقة بين الشعب وأجهزته الأمنية ". وشدد الجهاز على أن هذا " العمل لن يزيده إلا إصراراً على ملاحقة المتورطين فيه، أينما وجدوا، ودون هوادة ". وطالب الجهاز بإسقاط ما وصفها بـ " حكومة التطبيع "، منتقداً " فشلها في إدارة شؤون الدولة، وعجزها عن التعامل مع التحديات الأمنية والميدانية"، ما أفقدها - حسب البيان - " الشرعية الفعلية للاستمرار في الحكم ". وفي سياق متصل، أفادت مصادر مطلعة لـ " عين ليبيا "، بانتهاء اجتماع عقده نواب رئيس جهاز دعم الاستقرار، في 15 مايو، حيث تم الاتفاق على تكليف العميد " حسن أبو زريبة " بمنصب رئيس مؤقت للجهاز، وهو من أبرز القيادات العسكرية البارزة في المنطقة الغربية.

تجددت الاشتباكات المسلحة مع الساعات الأولى من صباح يوم 14 مايو الماضي، بين قوات جهاز الردع بقيادة " عبد الرؤوف كارة " مسنوداً بقوة من جهاز الشرطة القضائية التابعة للمجلس الرئاسي، وبين اللواء 444 قتال مسنوداً بقوة العمليات المشتركة والأمن العام التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، حيث جرى استخدام الأسلحة المتوسطة والثقيلة، بشكل كثيف، في أحياء طرابلس المكتظة بالسكان، لا سيما أحياء زاوية الدهماني وباب بن غشير الفرناج طريق 11 يوليو، وسط المدينة،

فيما أظهرت فيديوهات صوّرها أهالي أحياء غوط الشعال والدريبي غربي طرابلس، وصلاح الدين والسدرة وعين زارة شرقيها، استخدام الدبابات والعربات المصفحة في القتال.

وقد أفاد مصدر أمني تابع لمديرية أمن العاصمة بأن فصائل مسلحة من مدينة الزاوية، الواقعة غربي طرابلس بنحو 30 كيلومتراً، وصلت إلى مناطق غربي العاصمة، وبدأت تشارك في الاشتباكات لمناصرة جهاز الردع في حربه ضد قوات الحكومة. وأشار المصدر إلى أن الاشتباكات اندلعت إثر إقدام اللواء 444 على دخول مقرات أمنية وسجون تابعة لإدارة العمليات والأمن القضائي، المرتبطة بجهاز الردع.

وأضاف أن هذا التدخل جاء عقب صدور قرار حكومي بإلغاء إدارة العمليات والأمن القضائي وتكليف وزارة الداخلية بالإشراف عليها وإدارتها. وبعد دقائق معدودة من تجدد الاشتباكات العنيفة، أعلن جهاز الشرطة القضائية في طرابلس عن فرار عدد من السجناء من سجن الجديدة، عقب اندلاع اشتباكات في محيط السجن.

وفي منتصف يوم 14 مايو، أعلنت وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع محاور التوتر داخل العاصمة طرابلس، مشيرة إلى البدء في نشر وحدات محايدة في نقاط التماس بين أطراف القتال. وفيما دعت وزارة الدفاع إلى الابتعاد عن أي تحركات ميدانية من شأنها إعادة التوتر، أكدت على أن وحدة الصف وتعزيز سلطة القانون وتفكيك مظاهر التسلح العشوائي ستظل أولوية ثابتة، ولن يُسمح بفرض أي واقع بقوة السلاح أو خارج الأطر الرسمية.

وعلى إثر هذا الاتفاق، وصلت قوة مشتركة من إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية ودوريات شرطة النجدة إلى مناطق التماس داخل العاصمة طرابلس، وذلك لتنفيذ وقف إطلاق النار. وقد أفادت وسائل إعلام ليبية، في 14 مايو، بأن إجمالي عدد قتلى الاشتباكات التي اندلعت في العاصمة بلغ 58 قتيلاً منذ بدايتها، مشيرة إلى أن هناك ستة مدنيين بين القتلى. ونقل تلفزيون المسار الليبي عن مصادر طبية، القول إن اشتباكات طرابلس أسفرت أيضاً عن إصابة **(93)** شخصاً، لافتاً إلى أن هذه الحصيلة أولية.

وبالنسبة لردود الفعل المحلية، أولاً، على المستوى الشعبي، خرج مئات الشبان من مناطق مختلفة بالعاصمة طرابلس والزاوية وفلشوم، في وقت متأخر مساء يوم 14 مايو، للتنديد بحكومة الدبيبة، مطالبين برحيلها، ومرددين هتافات تستنكر الاشتباكات التي اندلعت نتيجة القرارات، التي اتخذها الدبيبة بحلّ التشكيلات المسلحة " من دون ترتيبات ". وقال متظاهرون إن عناصر جهاز الأمن العام الذي يرأسه " عبد الله الطرابلسي "، أطلقت عليهم الرصاص بقصد تفريقهم من ميدان الشهداء وسط طرابلس. كما أعلن " تيار بالتريس الشبابي " بدء عصيان في شوارع طرابلس.

وانضمت قبائل ورشفانة وسوق الجمعة والنواحي الأربع (تُعد جميعها حاضنة لجهاز قوة الردع الخاصة) إلى المطالبين برحيل الدبيبة. في المقابل، زار عمداء بلديات النواحي الأربعة والمجلس الاجتماعي بطرابلس، معسكر اللواء 444 قتال. وأوضح المكتب أن القيادات الشعبية التقت محمود حمزة، آمر اللواء، بقصد "دعم جهوده لفرض سلطة الدولة ".

من جهتها، رفضت مكونات من سوق الجمعة ما سموه بـ " العدوان الظالم " على طرابلس، مؤكدين وقوفهم ودعمهم لقوة الردع والمساندين لها، ومطالبين بإسقاط حكومة الدبيبة. كما صدرت بيانات متفرقة من منطقتي الزاوية وصرمان، حملت رسائل واضحة ورفضا تاما للاقتتال، ودعوات عاجلة لوقف نهائي لإطلاق النار. بدورها، استنكرت بلدية جنزور أحداث طرابلس معربة عن تضامنها مع سكان البلدية المتضررين.

ودعت البلدية الجهات المعنية لفتح تحقيق عاجل ومحاسبة المتورطين في زعزعة الأمن والاستقرار. كما أدان مجلس حكماء وأعيان طرابلس المركز بشدة ما وصفه بـ " الحرب العبثية " في شوارع طرابلس. وحمل المجلس جميع الأطراف المتصارعة مسؤولية حماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم، مشددين على سحب جميع التشكيلات المسلحة تحت أي مسمى خارج طرابلس. في المقابل، أكد عدد من أهالي وثوار مصراتة دعمهم لحكومة الدبيبة.

وقال الأهالي في بيان لهم، إن أي تغيير في السلطة لا يكون إلا عبر انتخابات حرّة ونزيهة، معربين عن رفضهم لما سموه محاولات استفزاز الدولة.

وطالب الأهالي بإنهاء كافة المظاهر المسلحة التي لا تخضع للدولة وتفكيكها وفق خطة وطنية شاملة، مشددين على رفض كل حملات الشيطنة التي تستهدف مصراتة وأهلها، وفق تعبيرهم.

أما على المستوى الرسمي، فأصدر المجلس الرئاسي قرارا يؤكد في مادته الأولى وقف إطلاق النار بشكل شامل في جميع المناطق، مع إلزام جميع الوحدات العسكرية بالعودة الفورية إلى مقراتها دون أي قيد أو شرط. وكلف المجلس الرئاسي في القرار، رئاسة الأركان العامة لقوات الغرب الليبي بمهمة مراقبة وتقييم الأوضاع، والإبلاغ عن أية خروقات قد تحدث، وتحديد المسؤوليات المترتبة على ذلك.

كما قرر المجلس تجميد كافة قرارات حكومة الوحدة الوطنية التي تحمل طابعا عسكريا أو أمنيا، أو تلك المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية أو تكليف أشخاص بمهام عسكرية أو أمنية، وذلك ضمن حدود الاختصاصات الانتقالية للحكومة. وبحسب قرار الرئاسي؛ تشكل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة رئيس الأركان العامة، تتولى مهمة تقصي الأحداث. ويتوجب على اللجنة تقديم تقرير مفصل بنتائج أعمالها إلى محمد المنفي، مع ضرورة التنسيق في هذا الشأن مع المدعي العام العسكري.

بدوره، حمّل رئيس مجلس النواب " عقيلة صالح " حكومة الدبيبة ما سماه " المسؤولية الوطنية والقانونية والأخلاقية " على الأحداث الجارية في طرابلس، مطالبا بحماية المدنيين وممتلكاتهم. كما حمل عقيلة المجتمع الدولي والبعثة للأممية مسؤولية عدم سحب الاعتراف الدولي بشرعية حكومة الوحدة، داعيا إلى دعم ومساندة مجلسي النواب والدولة لتشكيل حكومة جديدة محددة الولاية مهمتها إنهاء الانقسام المؤسساتي. من

جانبه، ناشد " خالد المشري " المتنازع على رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كافة القوات المتصارعة في طرابلس بالوقف الفوري لإطلاق النار، داعيا المجلس الرئاسي إلى القيام بمهامه وإصدار التعليمات والأوامر لوقف القتال.

كما دعا المشري مجلس النواب للبدء فعلياً في إجراءات تشكيل حكومة جديدة موحدة لكل الليبيين، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للدولة وما سماه " رئاسته الشرعية ". بدوره، أعرب "محمد تكاله" المتنازع الآخر على المجلس الأعلى للدولة، إلى الوقف الفوري وغير المشروط للاقتتال، والانخراط في مسار تهدئة عاجلة تحفظ الأرواح وتحول دون اتساع رقعة المواجهات، محملا كافة الأطراف المتورطة في أعمال العنف المسؤولية القانونية والأخلاقية عن أي أذى يلحق بالمدنيين أو ممتلكاتهم.

وقالت الحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة " أسامة حماد "، إن المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية يتحملان مسؤولية وقوع الاشتباكات الدائرة في العاصمة، مؤكدة أنه " ستجري محاسبتهم وملاحقتهم قضائيًا وفقًا لأحكام القانون عاجلاً أم آجلاً". في المقابل، حمَّل آمر اللواء 444 قتال اللواء "محمود حمزة"، قوة الردع والشرطة القضائية مسؤولية بدء الهجوم على التمركزات في العاصمة طرابلس، وهو ما اعتبره نقضا للاتفاق الذي كان بينهم. وأضاف أن قوات اللواء ردت على الهجوم، لكنها أوقفت القتال رغم أن كل الخطوط كانت أمامها للتقدم في كل المحاور، وفق قوله.

أما ردود الفعل الإقليمية والدولية، دعت البعثة الأممية في ليبيا، جميع التشكيلات المسلحة للعودة إلى ثكناتها دون تأخير والامتثال الكامل لوقف إطلاق النار. وعبرت البعثة في بيانها عن قلقها إزاء استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الذين خرجوا في طرابلس. كما اعتبرت البعثة أن مهاجمة وإلحاق الضرر بالبنى التحتية المدنية وإلحاق الأذى الجسدي بالمدنيين، قد يرقى إلى مستوى الجرائم، ويعرض المسؤولين للمحاسبة. وأشارت

البعثة إلى أنها بصدد إطلاق آلية مخصصة لدعم وإدامة الهدنة الحالية، محملة مسؤولية خفض التصعيد لجميع الأطراف الفاعلة المعنية.

من جانبه، أكد الاتحاد الأوروبي دعمه للهدنة وما تلاها من تخفيف حدة التوتر في طرابلس، مشددا على ضرورة الحفاظ على الهدنة وانخراط جميع الأطراف المعنية - دون تأخير - في حوار حقيقي لحل جميع الخلافات العالقة. بدوره، جدد أمين جامعة الدول العربية " أحمد أبو الغيط "، دعوته لكافة الأطراف الفاعلة في ليبيا إلى وقف التصعيد وتغليب المسؤولية الوطنية والاحتكام إلى الحوار.

فيما أعربت سفارات فرنسا وبريطانيا وأمريكا وإيطاليا ألمانيا وكندا والنمسا، عن قلقها العميق إزاء أعمال العنف الأخيرة في طرابلس. وحثت سفارات الدول الخمس على استعادة الهدوء فورًا بما يخدم مصالح جميع الليبيين، داعية السلطات إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. بدورها دعت الخارجية التركية جميع الأطراف إلى التوصل دون تأخير إلى وقف كامل ودائم لإطلاق النار والحوار لحل الخلافات. كما أكدت وزارات الخارجية التركية والمصرية والجزائرية والإماراتية، على ضرورة توصل الأطراف كافة إلى خفض التصعيد ووقف الاقتتال واللجوء إلى الحوار والطرق السلمية لحل الخلافات.

وفي سياق متصل، قدم وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، خلال اجتماع مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدين لدى ليبيا، إحاطة شاملة حول آخر المستجدات الأمنية والسياسية في العاصمة طرابلس. وأكد الباعور التزام حكومة الوحدة الوطنية " بدعم مسار الاستقرار، وتعزيز ركائز الدولة ومؤسساتها، بما يسهم في ترسيخ السيادة الوطنية ". وشدد الباعور على أن " ما تحقق على الأرض يُعد خطوة مفصلية في ترسيخ مبدأ سيادة القانون، والتأكيد على أنه لا سلطة تعلو على سلطة الدولة ومؤسساتها الشرعية ".

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

اتهام حكومة الوحدة بالتواصل مع ترامب لاستقبال مهاجرين والخارجية تنفي

بعد نفيها المتكرر تواصلها مع أي مسؤول أمريكي حول استقبال مهاجرين على الأراضي الليبية، فجرت صحيفة وول ستريت جورنال مفاجأة في تقرير حديث نشرته، اتهمت من خلاله حكومة الوحدة الوطنية بالتفاهم سابقاً مع ترامب لاستقبال مهاجرين، ما حرك حكومة الوحدة الوطنية ودعاها تنفي سريعا ومجدداً التهم الموجهة إليها. ونقلت الصحيفة عن مسؤول أمريكي قوله، إن خطط إدارة ترامب لنقل المرحلين إلى ليبيا تعرقلت بسبب رفض الحكومتين المتنافستين في ليبيا.

وأضافت الصحيفة نقلا عن ذات المصدر أن خطة ترحيل المهاجرين إلى ليبيا جاءت بعد تصريح مسؤولين ليبيين كبار بأنهم منفتحون على قبول المرحلين. ونقلت الصحيفة عن مسؤول ليبي قوله، إن مسؤولين ليبيين عرضوا خلال شهري يناير وفبراير على إدارة ترامب قبول المرحلين من أمريكا، مقابل دعم سياسي لحكومة طرابلس. ووفقا للصحيفة، فإن حكومة طرابلس عرضت قبول المرحلين، كوسيلة لكسب ود إدارة ترامب، ولما تواجهه من ضغوطات اقتصادية وتهديدات ممن وصفتهم بـ " المليشيات المنافسة ".

وعقب ذلك، نفت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة بشكل قاطع تواصل مسؤولين ليبيين مع إدارة ترامب بشأن ترحيل مهاجرين إلى ليبيا. وقالت في بيان لها إن المزاعم لا تستند إلى أي مصدر رسمي أو وثائق، معتبرة نشرها في هذا التوقيت جزءا من حملة دعائية ممنهجة تهدف إلى صرف الأنظار عن المطالب المشروعة بالكشف عن مصير النائب إبراهيم الدرسي. وأكدت الوزارة موقفها الرافض لنقل المهاجرين وأي محاولة توطين أو استخدام الأراضي الليبية كبديل لحلول مفروضة من الخارج.

تصاعد مستمر لظاهرة الهجرة الغير شرعية في ليبيا

استمر ملف الهجرة الغير شرعية في التفاقم خلال هذه الفترة، حيث شهد العديد من التطورات على النحو التالي:

- سيَّر مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، في الأول من مايو 2025، رحلة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، لترحيل 177 مهاجرا من بنغلاديش إلى بلدهم عبر منفذ مطار بنينا الدولي.
- أفاد متطوع في جمعية الهلال الأحمر الليبي، في 2 مايو، بانتشال جثث ستة مهاجرين على الأقل، بعد أن جرفتهم المياه إلى الشاطئ بالقرب من مدينة مصراتة.
- أعلنت مديرية أمن سبها، في 3 مايو، ضبط عدد لم تحدده من المهاجرين خلال محاولتهم التسلل إلى المدينة، دون أن توضح الجهة التي أتوا منها.
- أعلنت جمعية الهلال الأحمر فرع مصراتة، في 4 مايو، انتشال جثامين 16 مهاجرًا غير شرعي من شواطئ البلدية خلال اليومين الماضيين، من قبل فريق من المتطوعين التابعين للفرع.
- أعلنت وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، في 5 مايو، توقيف 40 مهاجرا من جنسيات أفريقية مختلفة، خلال عمليات تمشيط في منطقة القريات.
- أوقفت دوريات إدارة إنفاذ القانون التابعة للإدارة العامة للعمليات الأمنية، في 7 مايو، 51 مهاجرا غير شرعي في مناطق صحراوية جنوب غرب البلاد.
- أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، في 9 مايو، ضبط 87 مهاجرا من جنسيات أفريقية مختلفة، وذلك خلال عمليات تمشيط في المناطق الصحراوية والأودية المؤدية إلى مدينة غدامس.
- أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، في 11 مايو، ترحيل 130 مهاجرا من حاملي الجنسية المصرية إلى بلادهم. المرحّلين شملوا 87 مهاجرا جرى ضبطهم أثناء

محاولتهم عبور البحر نحو أوروبا، بالإضافة إلى 6 آخرين أُحيلوا من النيابة العامة، بينما جرى توقيف البقية خلال حملات أمنية دورية.

- أعلنت منظمة ريسك شيب الألمانية، في 11 مايو، أنها أنقذت 59 مهاجرًا، فيما لقي ثلاثة أشخاص على الأقل حتفهم بينهم طفلان في الثالثة والرابعة من العمر، خلال رحلة من ليبيا إلى إيطاليا.
- أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية فرع طرابلس، في 12 مايو، ترحيل عدد من المهاجرين التشاديين غير الشرعيين.

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر

تنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة، على رأسها تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد العديد من حالات تهريب الوقود، وذلك في رأس جدير. كما تم ضبط حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات من رأس جدير. ويعد معبر رأس جدير الحدودي مع تونس أكثر المعابر التي يتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة. وأيضا تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترامادول والخمور، وذلك في مدن أجدابيا، سرت، درنة، سبها، الجفرة، بنغازي، وطرابلس.

العفو الدولية: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا وغياب المساءلة

كشف تقرير حديث صادر عن منظمة العفو الدولية، عن استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا خلال العام الماضي، وسط نزاع مسلح مستمر وانعدام شبه تام للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة وقوات الأمن. ووفقا للتقرير، شهدت البلاد

اشتباكات عنيفة بين جماعات مسلحة متنافسة، مما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين وتدمير للممتلكات.

واتهم التقرير جهات أمنية بارزة، في الشرق والغرب الليبي بالتورط في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان شملت القتل غير المشروع والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وأبرز التقرير المعاناة الشديدة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، من بين ذلك استمرار احتجاز الآلاف منهم في ظروف مزرية تفتقر لأبسط المقومات الإنسانية، حيث يتعرضون للتعذيب والابتزاز والعمل القسري والقتل غير المشروع، بحسب التقرير. ولفت التقرير إلى طرد آلاف المهاجرين قسرا في يوليو الماضي وبشكل جماعي إلى الحدود مع تونس، حيث تُركوا لمصيرهم في ظروف قاسية، كما تم اعتراض ما لا يقل عن 5,470 شخصا في البحر الأبيض المتوسط وإعادتهم قسرا إلى ليبيا خلال النصف الأول من العام.

وعلى صعيد الحريات، أشار تقرير العفو الدولية إلى استمرار قمع حرية التعبير والتجمع السلمي، مبرزا تعرض نشطاء وصحفيين ومدونين ومنتقدين للاحتجاز التعسفي والمضايقات، بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في التعبير عن آرائهم أو لتنظيمهم المظاهرات. وخلص التقرير إلى أن الإفلات من العقاب لا يزال هو السمة الغالبة في ليبيا، حيث يفشل النظام القضائي في إجراء تحقيقات فعالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، مما يغذي دائرة العنف ويحرم الضحايا من العدالة والإنصاف.

بعد تسريبات الدرسي.. النائب العام يفتح تحقيق وخان يؤكد صحة التسريبات

وصل النائب العام " الصديق الصور "، إلى مدينة بنغازي، على رأس لجنة تحقيق نيابية، وذلك لبدء التحريات في قضية اختفاء النائب بمجلس النواب "إبراهيم الدرسي"، وما تبعها من تسريبات أثارت جدلاً واسعًا في الأوساط المحلية والدولية. وكان النائب العام أعلن عن تشكيل لجنة تحقيق خاصة تتولى القضية تحت إشرافه المباشر. وعقب انتشار التسريبات المصورة، دعا المجلس الرئاسي إلى ضرورة الوصول إلى الحقائق كاملة وفرض العدالة، مشددًا على محاسبة جميع المتورطين في أي انتهاكات قانونية، مطالبًا رئاسة مجلس النواب بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في حماية أعضائه.

من جانبها، طالبت حكومة الوحدة الوطنية بفتح تحقيق عاجل، دولي ومستقل، تحت إشراف بعثة دولية لتقصي الحقائق، مؤكدة أهمية ضمان سلامة النائب ومحاسبة المسؤولين عن الواقعة بغضّ النظر عن مناصبهم.

في السياق ذاته، دعا مجلس النواب مكتب النائب العام إلى فتح تحقيق رسمي وتقديم الجناة إلى العدالة، مشددًا على رفض جميع أشكال الإخفاء القسري، دون تمييز في المصدر أو الضحية. كما أصدر المجلس الأعلى للدولة ثلاثة بيانات متفرقة، أحدها من محمد تكالة، وآخر من خالد المشري، وثالث من كتلة التوافق الوطني، طالبوا فيها النائب العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بفتح تحقيق عاجل، شفاف ومستقل، لتحديد المسؤولين عن الحادثة ومحاسبتهم.

وأكدت الحكومة المكلّفة من مجلس النواب برئاسة " أسامة حماد "، استمرار التحقيقات والمتابعات الأمنية بشأن القضية، وذلك خلال اجتماع ضم ممثلين عن أسرة النائب وأعيان

من قبيلته. وفي سياق قبلي، عقد أعيان قبيلة الدرسة اجتماعًا موسعًا بعد يوم من التسريبات، طالبوا خلاله بالكشف عن مصير ابنهم، إبراهيم الدرسي، ومحاسبة من يقف خلف ما جرى له.

دوليًا، عبّر الاتحاد الأوروبي وعدد من البعثات الأوروبية في ليبيا عن قلقهم إزاء التسريبات، داعين في بيان مشترك إلى فتح تحقيق فوري لتحديد مكان النائب وضمان سلامته. من جهتها، وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش الصور والمقاطع المتداولة بأنها " صادمة "، مطالبة بفتح تحقيق شفاف يضمن مساءلة الجناة. أما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فأعربت عن " قلق بالغ " تجاه ما وصفته بـ"الفيديو المُروّع " الذي أظهر النائب محتجزًا ومقيّدًا بالسلاسل وتبدو عليه آثار تعذيب، داعية السلطات الليبية إلى فتح تحقيق شامل وشفاف. وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، تطرق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية " كريم خان "، إلى الصور ومقاطع الفيديو المسربة للدرسي، وأكد أنها " سليمة وصحيحة".

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي قد ضجّت، ظهر الخامس من مايو 2025، بعد تداول مقاطع مصوّرة تظهر النائب الدرسي مرتديًا ملابسه الداخلية فقط، ومقيّدًا من عنقه بالسلاسل، وهو يناشد خليفة حفتر ونجله صدام بالإفراج عنه.

خان يقدم إحاطته لمجلس الأمن حول عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا

قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية " كريم خان "، إلى مجلس الأمن الدولي، في 15 مايو 2025، إحاطته نصف السنوية حول عمل المحكمة على الحالة في ليبيا، مشيرا إلى أن المحكمة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بتعاون الأطراف المعنية. واستعرض خان في إحاطته التطورات التي شهدتها ليبيا وعمل المحكمة

الجنائية الدولية خلال الأشهر الستة الماضية، وأبرز القضايا التي يجرى التحقيق والعمل عليها، والتي من بينها قضية أسامة نجيم، والنائب المختفي قسريا إبراهيم الدرسي، ومراكز الاحتجاز، وقادة الميليشيات. وأبلغ خان مجلس الأمن الدولي أن المحكمة الجنائية تلقت اليوم موافقة ليبيا على ممارسة اختصاصات المحكمة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الفترة من العام 2011 حتى 2027، معتبرا هذه الخطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة.

وشبه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الوضع في ليبيا بأنه " صندوق أسود للمعاناة على ساحل البحر المتوسط "، مشددا على ضرورة استمرار ودعم العمل الذي تقوم به المحكمة للتصدي لحالات الإفلات من العقاب والتي أسهمت في تعزيز الانتهاكات في ليبيا. وأضاف أن المحكمة تفاعلت مع أطراف كثيرة وحصلت على أدلة وشهود وناجين عاشوا في مراكز الاحتجاز، مشيرا إلى أن لدى المحكمة أدلة وتسجيلات مصورة لتلك الجرائم التي وقعت في مراكز الاحتجاز في ليبيا وتقارير من المجتمع المدني وثقت فيها هذه الجرائم، بالإضافة إلى الصور التي حصلت عليها المحكمة من وسائل التواصل الاجتماعي للعديد من الجرائم. وأكد خان أن المحكمة الجنائية الدولية تتابع عددا من قادة الميليشيات في شرق وغرب ليبيا، في ضوء ما تلقته من أدلة تثبت تورط هؤلاء القادة ومسؤوليتهم عن عشرات الانتهاكات.

ودعا خان النائب العام" الصديق الصور "، إلى التعاون مع المحكمة، ولا سيما في قضية أسامة نجيم الذي جرى تجميد حسباته في المملكة المتحدة التي تبلغ قيمتها 12 مليون جنيه إسترليني، مطالبا النائب العام بتوقيف نجيم وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، حتى يمثل أمامها بناء على الجرائم المدعى بارتكابها. وتطرق خان في إحاطته إلى الصور ومقاطع الفيديو المسربة للنائب المختفي قسريا إبراهيم الدرسي، مؤكدا أنها " سليمة وصحيحة ".

وأشاد خان بقرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، بحل جهاز الردع، معتبرا أنه بالغ الأهمية خلال هذه المرحلة، منوها إلى أن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سيصدر مذكرات توقيف ضد المنتهكين ومرتكبي الجرائم شرقا وغربا.

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

حفتر يلتقي بوتين في زيارة إلى موسكو رفقة نجليه وصهريه

التقى القائد العام لقوات الشرق الليبي المشير " خليفة حفتر " بالرئيس الروسي " فلاديمير بوتين "، في 10 مايو 2025، في الكرملين، خلال زيارته الرسمية لروسيا، والتي يرافقه فيها نجلاه وصهراه، وذلك على هامش حضور الوفد احتفالات عيد النصر الروسي، في ذكراه الـ **80** لانتصار الاتحاد السوفييتي السابق على ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. وكان بوتين بحث في نفس اليوم مع الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي " الوضع الليبي، حيث شدد السيسي على موقف مصر الذي يطالب بالتوصل إلى حلول دبلوماسية للأزمات الدولية بما يحفظ السلم والأمن الدوليين. كما أعقب هذا اللقاء مباحثات حفتر مع وزير الدفاع الروسي الجديد " أندريه بيلوسوف "، تناول فيها آخر التطورات الإقليمية، وسبل تعزيز التعاون العسكري وتنسيق الجهود في ملفات ذات اهتمام مشترك، حيث أكد الوزير بيلوسوف حرص روسيا على تطوير الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين. كما التقى حفتر قبل يومين بمستشار الأمن القومي الروسي " سيرغي شويغو "، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون ودعم جهود إرساء الاستقرار في ليبيا وكامل المنطقة.

وفي سياق متصل، التقى رئيس أركان الوحدات الأمنية التابعة لقوات الشرق الليبي الفريق " خالد حفتر"، نائب وزير الدفاع الروسي الفريق "يونس بيك يفكيروف"، في العاصمة الروسية موسكو. وبحث الجانبان فتح آفاق أوسع للتعاون في مختلف المجالات، خاصة

العسكرية والأمنية. وللمرة الثانية، خلال أقل من أسبوع، التقى خالد حفتر بيفكيروف، وهو لقاء يأتي استكمالاً للمحادثات السابقة حول تطوير الشراكة الاستراتيجية، وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق العسكري والأمني.

وحول ملف النفوذ العسكري الروسي في ليبيا، كشفت وكالة نوفا الإيطالية، عن تعاون عسكري متزايد بين بيلاروسيا وقوات حفتر، مشيرة إلى وصول حوالي 30 ضابطا ومدربا عسكريا بيلاروسياً مؤخرا إلى قاعدة تمنهنت الجوية بمدينة سبها. وأفادت الوكالة بأن المدربين البيلاروسيين قد شرعوا بالفعل في تسجيل واختيار جنود محليين لتدريبهم على استخدام أسلحة ومعدات عسكرية جديدة بيلاروسية الصنع. وأضافت الوكالة أن وصول هؤلاء المدربين تزامن مع هبوط خمس طائرات شحن في المنطقة الجنوبية من ليبيا، كانت محملة بمواد وإمدادات عسكرية متجهة إلى القوات الموالية خليفة حفتر. يأتي الكشف عن الدور البيلاروسي في الوقت الذي تعزز فيه روسيا أيضا شراكتها مع شرق ليبيا؛ ففي تطور لافت، وقع خالد حفتر، اتفاقية شراكة استراتيجية في موسكو مع يونس بيك يفكوروف.

من الخارجية إلى البنتاغون.. الزوبي يعقد مباحثات في واشنطن

أجرى وكيل وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية " عبد السلام الزوبي "، زيارة رسمية إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، عقد خلالها سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، وذلك بهدف تعزيز التعاون الثنائي وبحث جهود توحيد المؤسسة العسكرية الليبية. واستهل زوبي زيارته، في الأول من مايو 2025، بلقاء في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث بحث مع نائب مساعد وزير الخارجية " جوشوا هاريس " والمبعوث الخاص إلى ليبيا السفير " ريتشارد نورلاند "، الجهود الرامية لتوحيد المؤسسات العسكرية وتأمين الحدود وحماية السيادة الوطنية.

واستقبلت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) الزوبي، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ أكثر من عقد، حيث اجتمع خلالها مع نائب مساعد وزير الدفاع ومدير شؤون أفريقيا ومديرة شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا وملحق الدفاع الأمريكي في ليبيا. وتمحورت المحادثات في البنتاغون حول سبل تعزيز التعاون العسكري والأمني بين ليبيا والولايات المتحدة. كما شملت المناقشات مجالات حيوية مثل التدريب المشترك وبناء القدرات المؤسسية للدفاع الليبي، وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب.

وفي ختام زيارته للولايات المتحدة، شارك الزوبي في فعاليات " أسبوع العمليات الخاصة 2025(SOF Week 2025) "، الذي عُقد بفلوريدا، خلال الفترة من 5 إلى 8 مايو الجاري، ويجمع ممثلين رفيعي المستوى من وزارات الدفاع وقادة القوات الخاصة من مختلف أنحاء العالم، لتبادل الخبرات وبحث التحديات المشتركة.

وفد عسكري إيطالي يصل إلى كلية الدفاع الجوي في مصراتة

استقبلت كلية الدفاع الجوي في مصراتة، في 7 مايو 2025، وفدًا عسكريًا إيطاليًا رفيع المستوى، ضم رئيس لجنة العلاقات الليبية – الإيطالية ومدير إدارة التدريب. وتهدف زيارة الوفد الإيطالي إلى تعزيز التعاون الأكاديمي والتقني في المجال الدفاعي بين ليبيا وإيطاليا. ووصل الوفد العسكري على متن طائرة من طراز «C-130» مملوكة للحكومة الإيطالية، أقلعت من قاعدة سيغونيلا الجوية البحرية في جزيرة صقلية، ضمن رحلة دورية مجدولة في إطار ترتيبات التعاون العسكري القائمة. واعتبرت منصة حكومتنا الرسمية في هذا السياق، الكشف عن هوية الطائرة والواصلين على متنها ينفي " بشكل قاطع الشائعات التي جرى تداولها على بعض وسائل التواصل بشأن طبيعة الرحلة؛ حيث جرى التأكيد على أن الزيارة ذات طابع تدريبي وفني بحت، ولا تمت بصلة لأي ملفات أخرى". وأضافت أن هذه الزيارة تندرج ضمن مسار الشراكة المتنامية بين البلدين في مجالات التأهيل والدعم

اللوجستي، وتؤكد استمرار العمل المشترك على تطوير قدرات المؤسسات الدفاعية الوطنية.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر مايو 2025:

- على صعيد المواجهات الأمنية والعسكرية، يأتي مقتل غنيوة الكيككلي في سياق تصاعد نفوذه الأمني والسياسي في الفترة الأخيرة بشكل كبير في دوائر السلطة في العاصمة، وتدخله عديد المرات في تعيين بعض الشخصيات النافذة التابعة له في مؤسسات الدولة، ما أدخله في خلافات حادة مع التشكيلات المسلحة الأخرى، وحتى مع حليفه الدبيبة، الذي على ما يبدو رأى ضرورة تحجيم واحتواء نفوذه وطموحه المتصاعدين؛ حيث بات ازدياد نفوذ المجموعات المسلحة التابعة لجهاز دعم الاستقرار، يمثل تهديداً لسلطة الدولة وقدرتها على فرض نفوذها على المقرات المهمة.
- وعلى صعيد الجرائم المنظمة، كان هناك زخما كبيراً:

1. استمرار تصاعد ظاهرة الهجرة الغير شرعية، سواء عبر ضبط مجموعة من المهاجرين استعدادا لترحيلهم، أوتفكيك وضبط عصابات ليبية وأفريقية تعمل في الاتجار بالبشر، وانقاذ حالات أخرى من الغرق في مياه المتوسط. وبالإضافة لذلك، برزت قضية شائكة تخص هذا الملف، وهي ما تحدثت عنها بعض التقارير عن توصل حكومة الوحدة الوطنية لتفاهمات مسبقة مع ترامب لاستقبال مهاجرين، ما دفع حكومة لنفي هذه التهمة. لكن نفس التقارير أشارت إلى أن خطط ترامب لنقل المرحلين إلى ليبيا تعرقلت بسبب رفض الحكومتين المتنافستين في ليبيا. وإذا صحت هذه المعلومات، فعلى ما يبدو أن حكومة الدبيبة أرادت اختبار رد فعل الرأي العام، وبناءا عليه اضطرت أخيرا لرفض الخطة.
2. تنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة، على رأسها تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد العديد

من حالات تهريب الوقود، وذلك في رأس جدير. كما تم ضبط حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات من رأس جدير. وأيضا تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترامادول والخمور، وذلك في مدن أجدابيا، سرت، درنة، سبها، الجفرة، بنغازي، وطرابلس.

3. كشف تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، عن استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا خلال العام الماضي، وسط نزاع مسلح مستمر وانعدام شبه تام للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة وقوات الأمن. ووفقا للتقرير، شهدت البلاد اشتباكات عنيفة بين جماعات مسلحة متنافسة، واتهمت جهات أمنية في الشرق والغرب بالتورط في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأبرز التقرير المعاناة الشديدة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، من بين ذلك استمرار احتجاز الآلاف منهم في ظروف مزرية تفتقر لأبسط المقومات الإنسانية. وعلى صعيد الحريات، أشار التقرير إلى استمرار قمع حرية التعبير والتجمع السلمي، مبرزا تعرض نشطاء وصحفيين ومدونين ومنتقدين للاحتجاز التعسفي والمضايقات.

4. قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن إحاطته نصف السنوية. وأبرز القضايا التي تناولها، قضية أسامة نجيم، والنائب المختفي قسريا إبراهيم الدرسي، ومراكز الاحتجاز، وقادة الميليشيات. وأبلغ خان مجلس الأمن أن المحكمة الجنائية تلقت موافقة ليبيا على ممارسة اختصاصات المحكمة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الفترة من العام 2011 حتى 2027، معتبرا هذه الخطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة.

- **أخيرا، على صعيد النفوذ العسكري، كان هناك ثلاث تطورات رئيسية:**

1. زيارة الزوبي إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، عقد خلالها سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، وذلك بهدف تعزيز التعاون الثنائي وبحث جهود توحيد المؤسسة العسكرية الليبية.
2. استقبال كلية الدفاع الجوي في مصراتة، وفدًا عسكريًا إيطاليًا رفيع المستوى، ضم رئيس لجنة العلاقات الليبية - الإيطالية ومدير إدارة التدريب. وتهدف زيارة الوفد الإيطالي إلى تعزيز التعاون الأكاديمي والتقني في المجال الدفاعي بين ليبيا وإيطاليا.
3. لقاء حفتر ونجليه خالد وصدام بكل من بوتين ووزير دفاعه ومستشاره للأمن القومي، في موسكو. وفي العاصمة الروسية أيضا التقى خالد حفتر مرتين في أقل من أسبوع بنائب وزير الدفاع الروسي. وهذا الزخم من اللقاءات، بجانب تزامن زيارة الزوبي للولايات المتحدة مع زيارة خالد حفتر لروسيا، لا يمكن فصله عن الاشتباكات التي شهدتها العاصمة في الأيام التالية لهذه الزيارات.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

صفقة محتملة بين الدبيبة وواشنطن لفك التجميد والاستثمار في الطاقة

أفادت مصادر لموقع " ميدل إيست آي "، بأن حكومة الوحدة الوطنية بحثت مع الولايات المتحدة ملف فك الحظر على الأصول الليبية المجمدة. وبحسب ما نقله الموقع عن مسؤول غربي، فإن المباحثات كان هدفها فك التجميد على نحو 30 مليار دولار من الأصول المجمدة الليبية، على أن تحصل الولايات المتحدة على حوالي 10 مليارات دولار لإعادة استثمارها في ليبيا في مشاريع البنية التحتية والطاقة.

وحسب المصادر، ستستثمر الأموال عبر شركتي هاليبرتون وهونى ويل إنترناشيونال الأمريكيتين اللتين عبّرتا عن رغبتهما في العودة لمشاريع الطاقة في ليبيا عام 2023. وجرت هذه المحادثات وفقا للصحيفة أثناء لقاء مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون إفريقيا والشرق الأوسط " مسعد بولس " مع مستشار الأمن القومي " إبراهيم الدبيبة "، في العاصمة القطرية الدوحة نهاية أبريل الماضي.

وقالت المصادر إن حكومة الدبيبة تريد الوصول الكامل إلى الأموال بمساعدة إدارة ترامب، التي لا تزال تحاول تقييم الاقتراح الليبي، فيما اعتبرت الصحيفة أن هذا النهج سيكون متماشيا مع نهج إدارة ترامب الذي يركز على المعاملات أولا في السياسة الخارجية، فيما اعتبرت الصحيفة أن عرض طرابلس قد يكون خطوة لإبعاد إدارة ترامب عن عائلة حفتر.

الحويج: نهدف إلى زيادة حجم التجارة مع تركيا إلى 10 مليارات دولار سنويا

اتفق وزوير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية " محمد الحويج " مع نظيره التركي " عمر بولات"، على مراجعة تفعيل جميع مذكرات التفاهم والاتفاقيات السابقة بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية الدولية. وقال الحويج في لقاء جمع الطرفين في العاصمة طرابلس، في الأول من مايو 2025، إن ليبيا تهدف إلى زيادة حجم التجارة مع تركيا إلى 10 مليارات دولار سنويا. واتفق الطرفان أيضا خلال الاجتماع الذي حضره محافظ المركزي " ناجي عيسى "، على المضي قدما في المشروعات القديمة، وتمكين الشركات التركية من العودة إلى أعمالها، وإيجاد حل للضمانات المصرفية.

كما اتفق الطرفان وفقا لوكالة الأناضول، على إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة لمتابعة جميع المشكلات التي قد تواجهها الشركات التركية والليبية، وإنشاء منطقة تجارة حرة لنقل الصناعة والمنتجات التجارية التركية إلى الدول الإفريقية. وناقش الجانبان بحسب الأناضول، القضايا المتعلقة برجال الأعمال من كلا البلدين، وتسهيل تصاريح الإقامة والمعاملات التجارية ومعاملات تحويل الأموال. وبحسب الوكالة ارتفع حجم الصادرات التركية الحالية إلى ليبيا حوالي (**3.7**) مليارات دولار.

وقد أعلن وزير التجارة التركي عن اتفاق مبدئي على تأسيس مصرف تجاري ليبي - تركي، وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، وذلك خلال ترؤسه وفد بلاده من رجال الأعمال العاملين في مجال البناء والإنشاءات، خلال اجتماع طاولة مستديرة للتعاون في مجال البناء الذي نظمته وزارة الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية، وهو الاجتماع الذي حضره الحويج.

بلقاسم حفتر يلتقي في باريس وزير الخارجية الفرنسي

التقى مدير عام صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا " بلقاسم خليفة حفتر "، في 2 مايو 2025، وزير الخارجية الفرنسي " جان نويل بارو " والمبعوث الفرنسي الخاص إلى ليبيا " بول سولير "، وذلك بمقر وزارة الخارجية في العاصمة باريس. وقال صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، إن اللقاء جرى خلاله بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في دعم جهود الإعمار والتنمية في ليبيا.

وأضاف الصندوق أن الجانبين تطرقا إلى أهمية تهيئة البيئة المناسبة، لتعزيز حضور الشركات الفرنسية، بما يُسهم في دعم مساعي الإعمار والتنمية. وقد شارك بلقاسم حفتر، قبل أيام، على رأس وفد من صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا وعدد من رجال الأعمال في منتدى اقتصادي بالولايات المتحدة مع عدد من الشركات الأميركية، لبحث فرص الاستثمار في ليبيا.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

عودة وذرفورد الأمريكية إلى النفط الليبي بعد توقف لأكثر من عقد

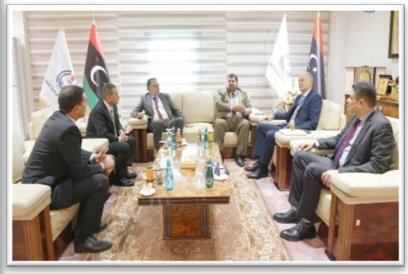

أعلنت شركة وذرفورد (Weatherford) الأمريكية الرائدة في مجال الخدمات النفطية، عودتها رسمياً لمزاولة نشاطها في ليبيا، وذلك بعد توقفٍ دام لأكثر من عشر سنوات. وجاء ذلك خلال استقبال رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط " مسعود سليمان "، في 6 مايو 2025، بمقر المؤسسة الرئيسي في طرابلس، لنائب المدير التنفيذي للشركة " ريتشارد ورد "، إذ عبّر عن التزام الشركة الجاد باستئناف أعمالها وتقديم

خدماتها لشركات النفط الليبية. وأكد ورد أن الشركة قد باشرت فعلياً عملها من مقرها الجديد الكائن في منطقة حي الأندلس بطرابلس، مشيراً إلى جهوزية الطاقم الفني والتقني لتقديم كل خدماتها من موقع العمل الميداني في حقل جالو 59.

وتأتي عودة وذرفورد في إطار مساعي المؤسسة الوطنية للنفط إلى تعزيز التعاون مع الشركات العالمية المتخصصة، ودعم جهود تطوير قطاع النفط والغاز في ليبيا. وتعتمد المؤسسة الوطنية للنفط استراتيجية طموحة لتحفيز التنقيب، تركّز على تطوير الاكتشافات غير المستغلة والحقول الصغيرة والهامشية، مع تطبيق تقنيات متقدمة مثل الاستخلاص المعزز للنفط داخل الحقول الناضجة.

وتمت هذه الخطوة مدعومة بتوجهات استراتيجية تهدف إلى زيادة الإنتاج إلى ما بين مليونين وثلاثة ملايين برميل يومياً.

عبدالصادق يدعو إلى عودة شركات النفط التركية للعمل في ليبيا

دعا وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية " خليفة عبد الصادق"، إلى عودة شركات النفط التركية للعمل في ليبيا، مؤكداً أن البيئة الاستثمارية تشهد " تحسناً ملموساً "، وأن ليبيا ترحب بجميع الشراكات الجادة في قطاع الاستكشاف والإنتاج. جاء ذلك خلال لقاء عبد الصادق مع وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي " ألب أرسلان بيرقدار "، على هامش مشاركته في قمة الموارد الطبيعية بمدينة إسطنبول، في 3 مايو 2025. وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الثنائي في قطاع الطاقة وفرص التعاون في مجال الاستكشاف وتوسيع نطاق الشراكات الفنية والتقنية.

وشارك عبد الصادق في حلقة حوار أدارها وزير الطاقة التركي بحضور عدد من وزراء الطاقة والموارد الطبيعية، وتحدث عن فرص الاستثمار في ليبيا، وأهداف الوزارة والمؤسسة

الوطنية للنفط لرفع القدرة الإنتاجية، وتوسيع نشاط الاستكشاف لدعم الاحتياطي. وحثّ الوزير الشركات الكبرى على التقديم والاستثمار الآمن في قطاع النفط في ليبيا، ونقل التقنية الحديثة لرفع معدلات الإنتاج، واستعاضة الاحتياطيات المنتجة من النفط والغاز، والعمل أيضًا على رفع القدرة التكريرية بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحروقات والمنتجات النفطية، والاستثمار في الطاقات المتجددة للمساهمة في توليد الكهرباء، وبالتالي توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير إلى السوق العالمية.

3. المصرف المركزي

المركزي يكشف حجم الإيرادات والنفقات العامة منذ بداية العام وحتى أبريل

كشف مصرف ليبيا المركزي عن تجاوز حجم الإيرادات العامة منذ بداية العام وحتى أبريل من العام الجاري، (**37**) مليار دينار منها (**30**) مليارا مبيعات نفطية. وبين المصرف في تقرير له، أن الإنفاق العام خلال المدة نفسها بلغ (**31.4**) مليار دينار ليبيا، منها (**24.3**) مليارا للباب الأول " المرتبات " و(**6.6**) مليار للباب الرابع "الدعم "، في حين سجل الباب الثاني " النفقات التسييرية " (**595**) مليون دينار. ووفقا لبيانات المركزي، فقد سجل مجلس النواب والجهات التابعة له إنفاقا قارب (**350**) مليون دينار منذ بداية العام، صرف منها المجلس أكثر من 44 مليون دينار، بينما صرفت الجهات التابعة له أكثر من (**309**) مليون دينار.

أما عن مجلس الدولة فبلغت مصروفاته خلال المدة نفسها قرابة (**12**) مليون دينار. وبالنسبة لمجلس الوزراء، فسجل التقرير مصروفات تجاوزت (**600**) مليون دينار، صرف منها المجلس قرابة (**45**) مليونا، في حين صرفت الجهات التابعة له أكثر من (**580**) مليون دينار.

وعن المجلس الرئاسي فبلغ إجمالي المصروفات **(213)** مليون دينار، صرف منها **(3.7)** مليون، والجهات التابعة له أكثر من **(210)** ملايين دينار.

وبحسب بيانات المركزي، في المدة من بداية العام حتى نهاية أبريل المنصرم، سجل المصرف عجزا بقيمة **(4.5)** مليون دولار، بينما بلغ إجمالي استخدامات النقد الأجنبي **(11.8)** مليون دولار. في حين بلغت إيرادات الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي نحو **(8.3)** مليار دينار، مشيرا إلى تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف بالسوق الموازية، ما يعكس نجاح الإجراءات المتخذة من المركزي خلال المدة نفسها، بحسب التقرير.

إطلاق اجتماعات اقتصادية موسعة في ليبيا

انطلقت اجتماعات موسعة بين اللجنة المالية في مجلس النواب الليبي ومصرف ليبيا المركزي، بمشاركة ممثلين عن الحكومتين في الشرق والغرب، وذلك في محاولة لتفعيل روشتة الإصلاح الاقتصادي ووضع حدٍّ للتدهور المالي المستمر، في ظل أرقام صادمة وعجز متزايد يهدد استقرار الدينار. وكشفت مصادر من مصرف ليبيا المركزي لـ " العربي الجديد " أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتضمّن فرض ضريبة على الرواتب المرتفعة ضمن السلم الوظيفي، إلى جانب رفع جزئي أو كلي للدعم عن المحروقات، مع إجراءات موازية لترشيد الإنفاق العام، تشمل تقليص عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج مع إيقاف مشروعات التنمية.

الخبير الاقتصادي " عز الدين عاشور " وصف الإصلاحات الاقتصادية في ليبيا بأنها لا تتجاوز كونها " عمليات تجميلية "، مشيرًا إلى أنها تركز على حلول سطحية دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة مثل الفساد وضعف الحوكمة والاعتماد المفرط على النفط. وأعاد التذكير ببرنامج الإصلاح الذي أطلقه مصرف ليبيا المركزي عام 2021، والذي استهدف تخفيض سعر

الصرف تدريجيًّا، لكنه تعثّر بفعل غياب الاستقرار المؤسسي وارتفاع الإنفاق الحكومي، من دون أن ينعكس إيجابيًّا على أزمة السيولة أو القوة الشرائية للمواطنين. وأوضح لـ " العربي الجديد " أن تخفيض سعر الصرف أدى إلى زيادة أسعار الواردات، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للمواطنين.

وفي السياق ذاته، حذّر المحلل المالي " صبري ضوء "، في حديث مع " العربي الجديد "، من فرض ضريبة تصاعدية باستثناء ذوي الدخل المحدود، مؤكدًا أن موظفًا يتقاضى 2500 دينار شهريًّا يعادل راتبه نحو 390 دولارًا فقط، بسعر الصرف الحالي وهو دخل منخفض جدًّا بمقياس معدلات الفقر. ورغم التحذيرات، رأى ضوء أن فرض الضرائب على الرواتب المرتفعة خطوة ضرورية لضبط بند الأجور. من جانبه، شدّد المحلل الاقتصادي "محمد الشيباني"، على أن الإصلاح الاقتصادي في ليبيا لن ينجح من دون وجود حكومة موحدة وضبط الإنفاق العام. وحذّر من تداعيات رفع الدعم عن المحروقات، متوقعًا موجة غلاء واسعة وسط عجز المصرف المركزي عن تقديم دعم نقدي للمواطنين. ودعا الشيباني إلى خطة تقشف لثلاث سنوات، وتشكيل حكومة مصغّرة قادرة على ضبط المصروفات العامة واستعادة استقرار العملة المحلية.

وقد أعرب أستاذ الاقتصاد "طارق الصرماني"، عن تفاؤله ببعض الخطوات المتخذة ضمن روشتة الإصلاح، مثل تخفيض عدد السفارات بنسبة 20%. وأكد أهمية السير نحو موازنة موحدة، وضبط نفقات الرواتب والدعم، مشيرًا إلى أن الترشيد المالي ضرورة ملحّة في المرحلة القادمة.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر مايو 2025:

- يبدو أن هناك مؤشرات على مساعي الدبيبة لتعزيز علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهو ما برز من خلال التطورات التالية:

1. عرض الدبيبة خلال شهري يناير وفبراير على إدارة ترامب قبول المرحلين من أمريكا، مقابل دعم سياسي لحكومته، بسبب ما تواجهه من ضغوطات اقتصادية وتهديدات من التشكيلات المسلحة المنافسة.
2. بحث حكومة الوحدة الوطنية مع الولايات المتحدة فك الحظر على 30 مليار دولار من الأصول الليبية المجمدة، على أن تحصل الولايات المتحدة على حوالي 10 مليارات دولار لإعادة استثمارها في ليبيا في مشاريع البنية التحتية والطاقة.
3. إعلان شركة وذرفورد (Weatherford) الأمريكية الرائدة في مجال الخدمات النفطية، عودتها رسمياً لمزاولة نشاطها في ليبيا، وذلك بعد توقفٍ دام لأكثر من عشر سنوات.

- كشف مصرف ليبيا المركزي عن تجاوز حجم الإيرادات العامة منذ بداية العام وحتى أبريل من العام الجاري، **37** مليار دينار، منها **30** مليارا مبيعات نفطية. أما الإنفاق العام خلال المدة نفسها بلغ **(31.4)** مليار دينار ليبيا، منها **(24.3)** مليارا للباب الأول " المرتبات " و **(6.6)** مليار للباب الرابع "الدعم"، في حين سجل الباب الثاني " النفقات التسييرية " **(595)** مليون دينار. ومن البيانات السابقة يلاحظ أن أكثر من 80% من الإيرادات من المبيعات النفطية، وهو يوضح مدى القصور الهيكلي في الاقتصاد الليبي. أما النفقات، فيلاحظ أن أكثر ثلاث بنود من حيث النفقات، هي التي تحتاج معالجة بنيوية عاجلة، سواء المرتبات أو الدعم أو النفقات الباهظة التي تنفقها المؤسسات الرسمية.
- في الفترة من بداية العام حتى نهاية أبريل المنصرم، سجل المصرف عجزا بقيمة **(4.5)** مليون دولار، بينما بلغ إجمالي استخدامات النقد الأجنبي **(11.8)** مليون دولار، أما الإيرادات فكانت **(7.3)** مليون دولار. ويعبر هذا العجز، برغم تمتع ليبيا بثروة نفطية

ضخمة على مستوى الاحتياط والانتاج والتصدير، عن القصور في بنية الاقتصاد الليبي الريعي، الذي لا يعتمد على تنويع الانتاج، ما يدفعه لاستيراد معظم احتياجاته من الخارج.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

تحسن نسبي في مؤشر حرية الصحافة.. ليبيا في المرتبة 137

احتلت ليبيا المرتبة 137 في مؤشر الحريات الصحفية للعام 2025، بعد أن كانت العام الماضي في المرتبة 143 من أصل 180 دولة حول العالم. وبحسب تقرير "مراسلون بلا حدود"، فإن المؤشر ارتفع بمقدار 6 درجات مسجلا ما سمته تحسنا طفيفا للوضع الصحفي في البلاد. وأشارت المنظمة إلى أنه رغم التحسن الطفيف، إلا أن ليبيا لا تزال تصنف كـ " حالة صعبة "، حيث تواجه وسائل الإعلام الليبية هجمات متكررة تهدد استقلاليتها. وجاءت المغرب في المرتبة 126 تلتها الجزائر في الترتيب 126 ومن ثم تونس في المرتبة 129، كما صنفت مصر في مؤشر شديدة الخطوة دون تحديد أي ترتيب.

واحتلت الكويت المرتبة 128 ولبنان المرتبة 132 وعمان المرتبة 134 وجاءت الصومال في المرتبة 136. وذكر التقرير أن وسائل الإعلام التقليدية لم تعد تلعب دورها في توفير

معلومات حرة ومستقلة ومتوازنة تعكس التحديات الحقيقية للمجتمع الليبي، لكنها تمثل في الوقت ذاته مساحة لنشر التطرف وخطاب الكراهية، رغم إظهار العديد من المبادرات في البلاد لمحاولة إنشاء نموذج إعلامي جديد أكثر استقلالية.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

النواب: مراسيم الرئاسي ليس لها سند دستوري، والدبيبة يتعد بتنفيذها

أحال رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي "، محضر اجتماع الحزمة الثانية من المراسيم الرئاسية للنائبين الكوني واللافي للتوقيع عليها. وأضاف المصدر أن المراسيم تشمل تدابير بشأن مجلس النواب، والموافقة تتطلب النصاب القانوني بأغلبية عضوين بينهم الرئيس. وحسب المرسوم، يتولى المجلس الرئاسي صلاحياته في إصدار القرارات اللازمة لحماية المسار السياسي وضمان الالتزام بالأحكام القضائية النهائية الصادرة عن المحكمة العليا. ووفق المرسوم، يعتبر أي إجراء أو قرار صادر استنادا إلى قانون مجلس النواب رقم 5 لعام 2023 لاغيًا وغير منتج لأي أثر قانوني.

وفي 30 أبريل الماضي، أصدر الرئاسي مرسوما بإلغاء قانون مجلس النواب بإنشاء محكمة دستورية عليا في بنغازي. وأوضح الرئاسي أن إيقاف القانون جاء لعدم دستوريته بموجب حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا. كما أصدر الرئاسي مرسومين آخرين بشأن انتخاب المؤتمر العام للمصالحة الوطنية، على أن يكون مقرها في سرت ويُنتخب أعضاؤها من كل بلدية. وأعلن الرئاسي إنشاء المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني، برئاسة عثمان القاجيجي وعضوية 11 آخرين، تتولى مهام الاستفتاء الوطني وإصدار نتائجه.

وقالت اللجنة الاستشارية القانونية التابعة لمجلس النواب، إن إصدار رئيس المجلس الرئاسي مراسيم بقوانين ليس له سند دستوري أو قانوني، وتجاوز لصلاحياته وتعدٍ على اختصاصات السلطة التشريعية. وأضافت اللجنة في بيان لها، أن مراسيم الرئاسي صدرت خارج البلاد، وفي ظل غياب أعضاء المجلس الرئاسي دون انعقاد أي جلسة رسمية، ما يُعد مخالفة صريحة للنظام الداخلي للمجلس وتجاوزاً مرفوضاً للسيادة الوطنية، بحسب وصفها.

وأشارت اللجنة إلى أن التعديل الدستوري السابع لسنة 2014 نص على تأجيل انتخاب الرئيس وإسناد صلاحياته السيادية لمجلس النواب إلى حين انتخاب رئيس شرعي، ولم يتضمن أي تفويض للمجلس الرئاسي بممارسة مهام تشريعية. وذكرت اللجنة أن اتفاق الصخيرات وجنيف حصرا اختصاصات المجلس الرئاسي في مهام تسييرية محددة دون منحه صلاحيات تشريعية أو رئاسية. وأكدت اللجنة أن مراسيم الرئاسي تعد باطلة لغياب النصوص الدستورية أو القانونية التي تجيز إصدارها من أي جهة غير السلطة التشريعية. وأشارت اللجنة إلى إحالة مراسيم الرئاسي إلى الجهات القضائية المختصة للنظر فيها والتحقيق ما إذا كانت تشكل جرائم جنائية أو تمس وحدة الدولة أو سلامتها. كما أكدت اللجنة موقف مجلس النواب القاضي بانتهاء ولاية المجلس الرئاسي وحكومته وعدم أهليتهما للاستمرار في ممارسة مهامهما.

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، إن المراسيم الرئاسية التي أصدرها المجلس الرئاسي " خطوة نحو استعادة قوة ليبيا ووحدتها "، مشيرًا إلى عزم حكومته على تنفيذها، " رغم محاولة بعض الجهات عرقلتها "، وذلك في كلمته، خلال استقباله المنفي بمطار معيتيقة في طرابلس، في 4 مايو الماضي. وشدد الدبيبة على أنه " لا يمكن التفريط في وحدة ليبيا ولا السماح بانقسامها "، مضيفًا أن " كل هذه المراسيم هي لاستعادة قوة ليبيا ووحدتها ".

وفي سياق متصل، نفى عضو المجلس الرئاسي "موسى الكوني"، ما نسب إليه من بيان تداولته وسائل إعلام مختلفة، وتضمن انتقادات لإصدار مراسيم من المجلس بشكل أحادي، وهو منشور على الصفحة الرسمية لعضو المجلس الرئاسي "عبد الله اللافي" على موقع فيسبوك. وقال الكوني إن القرارات أو البيانات الرسمية للمجلس الرئاسى أو لأعضائه تُنشر على الصفحة الرسمية للمجلس. وأشار إلى أن الرئاسي سيعقد اجتماعا قريبا لمناقشة المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الوطن.

استمرار الجهود الإقليمية والدولية لفك الجمود السياسي الليبي

شهدت هذه الفترة عدد من اللقاءات مع السفراء الأجانب لدى ليبيا، ناقشت التطورات السياسية الراهنة في ليبيا، حيث تم بحث سُبل دعم المسار السياسي القائم، والتأكيد على أهمية تحقيق الاستقرار في البلاد وإنهاء المراحل الانتقالية، وفق رؤية وطنية شاملة، تضمن استقرار ليبيا.

ومن أهم هذه اللقاءات:

- لقاء رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 7 مايو 2025، بكل من سفير قطر لدى ليبيا "خالد الدوسري"، و سفير تركيا لدى ليبيا "غوفين بيجيتش"، وسفير فرنسا لدى ليبيا "مصطفى مهراج".
- لقاء وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور" ، في 7 مايو، مع سفير المملكة المتحدة لدى ليبيا "مارتن لونغدن".
- لقاء النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، في 15 مايو، سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو".
- لقاء رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في 15 مايو، مع سفير المملكة المتحدة لدى ليبيا "مارتن لونغدن".

وبجانب اللقاءات السابقة، قام وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية " محمد بن عبد العزيز الخليفي، بزيارة رسمية إلى ليبيا، في 10 مايو، التقى خلالها بكل من، رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي " ورئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة " وعضوي المجلس الرئاسي " موسى الكوني " و" عبد الله اللافي " ومبعوثة الأمم المتحدة في ليبيا " هانا تيتيه ".

تناولت هذه اللقاءات مستجدات الساحة الليبية، وتطورات الأزمة السياسية؛ حيث جرى التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لدعم المسار السياسي، وإنهاء الانقسام، وتحقيق الاستقرار.

بعد تسلم التقرير النهائي..تيتيه تعرض مخرجات الاستشارية على قادة ليبيا

بعد أن أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في 6 مايو 2025، أنها تسلمت التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة الاستشارية، المكلفة بإعداد المقترحات اللازمة لمعالجة القضايا الخلافية العالقة في الإطار الانتخابي، أجرت المبعوثة الأممية " هانا تيتيه "، برفقة نائبتها " ستيفاني خوري "، سلسلة مشاورات مكثفة مع أبرز الأطراف السياسية الليبية حول التقرير النهائي للجنة.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب، إن " عقيلة صالح " أكد خلال لقائه تيتيه؛ على أن مخرجات اللجنة الاستشارية تدعم ضرورة تشكيل حكومة موحدة جديدة كخطوة أولى نحو تنظيم الانتخابات في أقرب وقت، مشددا على التزام المجلس بالاتفاق السياسي ومخرجات لجنة (6+6). وأوضحت تيتيه خلال عرضها للنتائج على رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي "، أن تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياته سيشكلان أساساً للحوار بين جميع

الأطراف، لوضع خارطة طريق توافقية نحو الانتخابات، داعية فريق المنفي لتقديم ملاحظاتهم.

وإلى جانب المنفي، أجرت المبعوثة الأممية أيضاً مشاورات منفصلة مع عضوي المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي وموسى الكوني، لذات الغرض. وفي إحاطتها لرئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، أكدت تيتيه أن مقترحات اللجنة لا تحمل صفة الإلزام، لكنها تمثل أرضية يمكن البناء عليها، معربة عن تطلعها لتلقي ملاحظات الحكومة. من جهته، شدد الدبيبة على أن الحل يكمن في الذهاب المباشر إلى الانتخابات، معتبرا إياه السبيل الوحيد لإنهاء المراحل الانتقالية، ومنتقدا ما وصفه بـ " عمل بعض الأجسام السياسية تحت الترهيب والضغوط ". كما شملت المشاورات رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات " عماد السائح "، الذي أعلن عزم المفوضية تقديم ملاحظات رسمية حول الجدوى الفنية للخيارات المقترحة من اللجنة الاستشارية، لدعم المفاوضات السياسية؛ في حين أكدت تيتيه أن هدف البعثة هو بناء توافق سياسي ليبي-ليبي على التوصيات.

وعلى الصعيد الدولي، تناولت تيتيه الوضع في ليبيا مع وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية " محمد الخليفي "، الذي كان في زيارة رسمية بطرابلس، حيث أكد الأخير دعم بلاده للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، واتفق الجانبان على ضرورة التنسيق الدولي لدفع العملية السياسية نحو الانتخابات. وكان مستشار المجلس الرئاسي للشؤون السياسية " زياد دغيم "، قد كشف عن بعض ما توصلت إليه اللجنة الاستشارية المنبثقة عن البعثة الأممية بشأن المسار الانتخابي، موضحا أن هناك 4 مسارات؛ أولها يتمثل في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة ولكن غير مقترنة النتائج، وثانيها يتمثل في إجراء انتخابات برلمانية أولا، تتولى تأسيس هيئة لوضع الدستور، ومن ثم يتم انتخاب رئيس للدولة أو مجلس رئاسي، وثالثها مسار دستوري بحت يناقش وضع أساس دستوري معين

تجرى بموجبه الانتخابات، ورابعها يقضي بخروج كافة الأجسام السياسية الحالية وتشكيل مجلس تأسيسي يتولى قيادة البلاد نحو الانتخابات، بحسب دغيم.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر مايو 2025:

- استمراراً لحالة الصراع المؤسساتي والتي تزيد من حدة الأزمة السياسية الليبية، أحال المجلس الرئاسي مراسيم جديدة جعلته في مواجهة مع مجلس النواب، والذي اعتبر إصدار المجلس الرئاسي مراسيم بقوانين ليس له سند دستوري أو قانوني، وتجاوز لصلاحياته وتعدٍ على اختصاصات السلطة التشريعية. في المقابل رأى الدبيبة إن المراسيم التي أصدرها المجلس الرئاسي خطوة نحو استعادة قوة ليبيا ووحدتها، متعهداً بتنفيذها. وتأكيدا لحالة التخبط المؤسساتي حتى داخل المؤسسة الواحدة، نفى موسى الكوني، ما نسب إليه من بيان تضمن انتقادات لإصدار مراسيم من المجلس بشكل أحادي، لكنه في الوقت ذاته لم يعلن تأييده أو دعمه لهذه المراسيم، في إشارة إلى عدم موافقته عليها.
- في مقابل التطور السلبي السابق، كان هناك تطورا إيجابيا، يحتاج البناء عليه، ويجب مراقبة هذا المسار، والنظر في مدى تطوره وتبلوره لحلول عملية لفك الجمود السياسي الليبي. فبعد أن أعلنت البعثة الأممية تسلمها التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة الاستشارية، المكلفة بإعداد المقترحات لمعالجة القضايا الخلافية حول القوانين الانتخابية، أجرت المبعوثة الأممية سلسلة مشاورات مكثفة مع أبرز الأطراف السياسية الليبية في شرق وغرب البلاد حول التقرير. وفي إطار مخرجات اللجنة، يتم الحديث عن 4 مسارات مقترحة؛ الأول إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة، الثاني إجراء انتخابات برلمانية، تتولى تأسيس هيئة لوضع الدستور، ومن ثم انتخاب رئيس للدولة أو مجلس رئاسي، الثالث وضع أساس دستوري معين تجرى بموجبه الانتخابات، الرابع

خروج كافة الأجسام السياسية الحالية وتشكيل مجلس تأسيسي يتولى قيادة البلاد نحو الانتخابات.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

جريدة يونانية: ليبيا لم تحتج لدى أثينا حول المناطق البحرية جنوب كريت

علقت جريدة " بروتوثيما " اليونانية، على اجتماع أخير عقده رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة "، ناقش القضايا المتعلقة بإعادة ترسيم الحدود البحرية لليبيا بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع تركيا بالعام 2019، مشيرة إلى تقبل ليبي للخط الأوسط الذي اعتمدته أثينا، مما يقوض مذكرة التفاهم مع أنقرة.

ونقلت الجريدة، في 9 مايو 2025، عبر موقعها الإلكتروني، عن مصادر دبلوماسية أن ليبيا لم تحتج رسميا لدى الحكومة اليونانية فيما يتعلق بالمناطق البحرية جنوب كريت، التي أثارت اهتمام شركات نفط دولية مثل (شيفرون)، أو فيما يتعلق بخريطة ترسيم الحدود البحرية. وقالت إن أثينا تتابع باهتمام شديد تحركات حكومة الدبيبة في الأسابيع الأخيرة، خصوصا نشر خريطة تخطيط الحيز البحري، والإعلان عن جولة تراخيص جديدة لاستكشاف مصادر النفط والغاز في مناطق تقع بالقرب من جزيرة كريت اليونانية، معربة عن "قلق متنام لدى اليونان في ظل النفوذ الكبير الذي تملكه أنقرة لدى حكومة الدبيبة".

وأشارت الجريدة إلى ما اعتبرته توافق ليبيا الكامل على ما يبدو مع الخط الأوسط الذي اعتمدته اليونان من جانب واحد بموجب القانون 2011/4001، الذي طعنت عليه طرابلس في العام 2019. وقالت إن هذا الخط الأوسط يشكك في فرص إعادة ترسيم محتملة للمنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا بموجب مذكرة التفاهم مع أنقرة، متهمة تركيا بمحاولة الاستيلاء على جانب كبير من الجرف القاري اليوناني.

وقالت جريدة بروتوثيما، إن وجود شركات أميركية كبرى مثل (إكسون موبيل) و(شيفرون) في المناطق البحرية اليونانية، إلى جانب الخريطة المعتمدة للمناطق البحرية، يقوض بشكل كبير مصداقية مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا. كما أشارت إلى دعوة تركيا صدام حفتر لزيارة أنقرة في الرابع من أبريل الماضي، وربطت بينها وبين إعلان أثينا اهتمام شركة شيفرون الأمريكية بالاستثمار في المناطق البحرية جنوب جزيرة كريت.

وقالت: " تضاءلت الاتصالات اليونانية خلال السنوات الماضية مع السلطات في شرق ليبيا، التي تتجه إلى بناء علاقات مع أنقرة. ولا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت الأطراف في الشرق لا تزال ملتزمة بمعارضة مذكرة التفاهم بين طرابلس وأنقرة ".

الدبيبة يناقش تعزيز التعاون مع قطر في الاستثمار والبنية التحتية والمواصلات

ناقش رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة " مع وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية "محمد بن عبد العزيز الخليفي"، تعزيز التعاون المشترك في مجالات الاستثمار ومشاريع البنية التحتية والمواصلات. واستقبل الدبيبة الخليفي والوفد القطري المرافق له في مكتبه بديوان رئاسة الوزراء في طرابلس، في 11 مايو 2025. وقبل لقائه مع الدبيبة، التقى الخليفي مع رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"

وعضوي المجلس "موسى الكوني وعبدالله اللافي"، الذين بحث معهم مستجدات المشهد السياسي الليبي ضمن لقاءات منفصلة في العاصمة طرابلس.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر مايو 2025:

- غلبت على الزيارات الخارجية التي أجراها المسؤولون الليبيون خلال هذه الفترة الطابع الأمني، حيث تمثلت في ثلاث زيارات رئيسية: **الأولى**، زيارة خالد حفتر لروسيا، ولقاءه هناك بنائب وزير الدفاع الروسي. **الثانية**، زيارة الزوبي للولايات المتحدة، ولقاءه هناك بمسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين. **الثالثة**، زيارة خليفة حفتر ونجليه لموسكو، ولقاءهم هناك بوتين ووزير دفاعه ومستشاره للأمن القومي.

  وبالنظر للتطورات الأمنية والعسكرية التي شهدتها العاصمة طرابلس، على وقع مقتل غنيوة الكيككلي، يمكن فهم الطبيعة الأمنية للزيارات الخارجية في هذه الفترة. وبجانب الزيارات الخارجية، كان هناك العديد من اللقاءات بين المسؤولين الليبيين والسفراء الأجانب داخل ليبيا، للتباحث حول الأزمة السياسية الليبية. كما كانت هناك زيارة قطرية لطرابلس، شمل جدول أعمالها ملفي الأزمة الليبية وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

عبد الغني الككلي "غنيوة".. الرئيس السابق لجهاز دعم الاستقرار

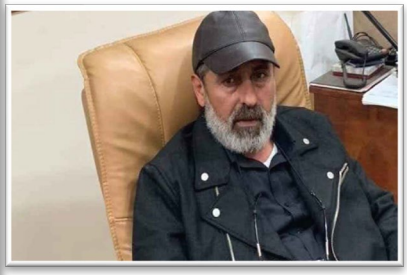

كان عبد الغني الككلي "غنيوة" أحد أبرز قادة التشكيلات المسلحة في العاصمة طرابلس، حيث ترأس جهاز دعم الاستقرار منذ تأسيسه مطلع عام 2021، بقرار حكومي، كتابع إسميا للمجلس الرئاسي. ولد الككلي، في بنغازي، وانتقل إلى طرابلس في سن مبكرة مع عائلته. نشأ في حي أبو سليم الشعبي، ولم يكمل تعليمه، حيث عمل في مخبز عائلته، وتورط في شبابه بأنشطة غير قانونية، بما في ذلك تعاطي المخدرات والاتجار بها، ما أدى إلى الحكم عليه بالسجن لمدة 14 عاماً بتهمة القتل.

وخلال ثورة 17 فبراير 2011، أُفرج عنه مستغلاً الفوضى، التي أعقبت سقوط نظام الرئيس الراحل " معمر القذافي ". بعد إطلاق سراحه، شكّل الككلي ميليشيا مسلحة، عُرفت بـ " الأمن المركزي "، وسرعان ما أصبح أحد أبرز قادة التشكيلات في طرابلس، بعدما سيطر على حي أبو سليم، الذي حوله إلى معقله الرئيسي، وأسس سجناً خاصاً تحت إشرافه، لاحتجاز خصومه.

في يناير عام 2021، أسس المجلس الرئاسي الليبي السابق، برئاسة " فائز السراج "، " جهاز دعم الاستقرار"، وهو كيان أمني شبه رسمي، مهمتُه المعلنة مكافحة الفساد وتهريب المخدرات والهجرة غير المشروعة. تم تعيين الككلي رئيساً لهذا الجهاز في منصب يُعادل مستشار الأمن القومي، مما منحه غطاءً رسمياً ونفوذاً سياسياً وعسكرياً واسعاً، لكنه أثار جدلاً بسبب سجله الإجرامي، واتهامات بانتهاكات حقوقية. ولاحقاً أصبح الجهاز تحت قيادة

الككلي قوة مهيمنة في طرابلس، خصوصاً في منطقتى أبو سليم والهضبة، حيث ساهم في فرض توازن قوي بين الميليشيات المتنافسة، ما مكنه من تطوير شبكة أعمال واسعة، بما في ذلك استثمارات في قطاع النفط لتعزيز نفوذه الاقتصادي.

كان الككلي حليفاً رئيسياً لعبد الحميد الدبيبة،رئيس حكومة الوحدة الوطنية، حيث دعم سلطته، قبل توتر العلاقة بينهما في أكتوبر الماضي، بسبب خلافات حول تسليم معسكر الثامنة في غريان إلى ميليشيا موالية لخصوم الككلي، كما أشارت تقارير إلى تحركات خفية من مستشار الدبيبة، إبراهيم الدبيبة، للإطاحة بالككلي عبر تحالفات مع ميليشيات أخرى. وقبل أسبوع من مقتله، اقتحمت قوات الككلي مقر الشركة العامة للاتصالات في طرابلس، ما زاد التوتر مع حكومة الدبيبة، وربما ساهمت هذه الحادثة في تصعيد الصراع الذي أدى إلى مقتله.

وقد كُلف الجهاز، الذي لم تكن عملياته تخضع لإشراف وزارة الداخلية، لأنه يتبع إدارياً للدبيبة، بحماية أمن المباني الحكومية والمسؤولين الحكوميين، والمشاركة في عمليات القتال، واعتقال المُشتبه في ارتكابهم جرائم تمس الأمن الوطني، والتعاون مع هيئات أمنية أخرى. ووفق تقارير رسمية حصل الجهاز، الذي امتد نفوذه من طرابلس إلى الزاوية وبلدات في غرب ليبيا، على ميزانيات ضخمة من السلطات في العاصمة.

2. مقال العدد

خليفة حفتر وإرساء مفاهيم البقاء.. العربي الجديد

كثيراً ما يُتداول في سياق متابعة الأزمة السياسية الليبية وتفاصيلها، للتعبير عن تعامل القائمين في السلطة مع جهود الحلول السياسية بـ " رفض المغادرة "، من خلال عراقيلهم التي يزرعونها أمام تلك الجهود، خصوصاً الانتخابات التي يمكن أن تستبدلهم بغيرهم. وفي خضم

خريطة القائمين في مراكز السلطة، يبرز خليفة حفتر كشخصية تقدم مفاهيم جديدة في قواعد اللعبة السياسية، مفاهيم بعيدة عن منطق الشرعية أو الإجماع الشعبي. ومنذ أن أمسك حفتر بزمام الوضع في شرق ليبيا وتمدد إلى الجنوب بقوة السلاح ولغة العنف، وهو يسعى إلى ترسيخ وجوده " رقماً صعباً" لا يُتجاوز، لا بقوة مشروع سياسي واضح، ولا بشعبية تُحسب له، وتالياً طور وضعه إلى مشروع أكثر تعقيداً من خلال تحويل مفهوم "رفض المغادرة" إلى فلسفة "بقاء" تتجاوز عمر الفرد لتمتد إلى جيل آخر، عبر توزيع الأدوار والمهام على أولاده، وكأنه يكتب فصلاً جديداً في سردية الحكم العائلي الذي لطالما سعت إليه الكثير من الأنظمة الديكتاتورية.

صحيح أن ظهور أبناء حفتر في المشهد العام ليس بجديد، لكن الطريقة التي وزع فيها خليفة حفتر الأدوار بين أبنائه، وكأنه يبني نظاماً موازياً قائماً على تعددية مصطنعة تخدم هدفاً واحداً، وهو ضمان بقاء العائلة في قلب السلطة، بغض النظر عن التحولات السياسية في المشهد. فبينما منح ابنه صدام قيادة القوات البرية، يتحرك بلقاسم في دائرة المال والإعمار، والصديق في ملف المصالحة الوطنية، وخالد قائداً للأجهزة الأمنية. هذه التوزيعة تشبه تقسيم إرث يضمن عدم تفتته، حين يصبح كل ابن مسؤولاً عن جانب في السلطة العائلية، من دون أن يتمكن أحدهم من التغول على الآخر. اللافت أن حفتر، الذي تجاوز الثمانين عاماً، بدأ يتراجع تدريجياً عن الواجهة لصالح أبنائه الذين تحولوا إلى وكلاء فعليين لمشروعه. فزيارة صدام الأخيرة إلى واشنطن بصفته "مبعوثاً" عن والده، أضافت جديداً يحمل رسالة للمجتمع الدولي للمطالبة بالاعتراف بشرعيته، والإعلان الضمني بأن العائلة باتت تمتلك أدوات التأثير في المسار الليبي.

صحيح أيضاً أن مشروع حفتر لا يختلف عن محاولات توريث السلطة التي عرفتها أنظمة عربية سابقة، لكن الجديد كما يبدو هي محاولة حفتر الاستفادة من دروس أسلافه، فبدلاً من الاعتماد على ابنٍ واحد قد يفشل، يعتمد على شبكة التعددية. لكن ما لا يدركه حفتر

أن هذه الشبكة أيضاً قد تفشل بسبب التنافس الخفي بين أولاده. وبصرف النظر عن مستقبل هذا المشروع، فالسؤال الأبرز الآن: ما جدوى الحديث عن الحلول السياسية والانتخابات إذا كان حفتر ماضياً في مشروعه ولو كان الثمن إفراغ الانتخابات من مضمونها، وكيف يمكن الحديث عن انتقال ديموقراطي سلمي للسلطة، إذا كان حفتر يرسي سلوكاً قد ينتهجه أيضاً غيره من منافسيه، ويقدّم أساليب جديدة للبقاء؟.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd